

وعلي مستوى النقاش الفكري ظهرت نزعة المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإتصال الجماهيرية ، ومنذ الأربعينات Loading... ادخلت تعديلات علي مبادئ الصحافة الحرة فأصبحت الحرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمسؤولية الإجتماعية كما أن الدعوة الي وضع نظام اعلامي جديد كانت تدرج ضمن النقاش الفكري حول حرية الصحافة ومسئولياتها الاخلاقية الدولية . هو أن ،الصحافة يجب أن تكون حرة من رقابة الدولة وملكيته، مهمتها الحرص علي إبقاء التوازن بين السلطة الأخرى في الدولة وتستمد الصحافة شرعيتها من كونها ممثلة للرأي العام اذ هي وسيلة لمراقبة نشاطات الحكومة وأعمالها، ان حرية Loading... الصحافة في المجتمعات الليبرالية ينظر اليها كجزء هام من حرية الرأي ، والمنظمات الدولية بوضع قواعد شرعية وأخلاقية مستمدة اساسا من مبادئ الثورة الفرنسية (١٧٨٩) والثورة الامريكية (١٧٧٦)، ومنظماتها المختصة المتعلقة بحرية الاعلام والصحافة، صبغة لبرالية ، وهذه الحرية تتضمن حرية تكوين الرأي واستلام ونشر الاعلام والافكار من دون تدخل للسلطات العمومية. وبصرف النظر عن الحدود . وقانون(حماية البيانات وقانون حرية المعلومة ، وكذلك التقاليد الحضرية والاخلاقيات المهنية قد اثبتت فعاليتها في حماية حرية الصحافة والاعلام. ويختلف الامر في الولايات المتحدة اذ علي الرغم من انتمائها الي المدرسه الانجلوسكسونية . فالي جانب هذا الضمان الدستوري لحرية الصحافة وبالتالي حرية الإعلام فإن الولايات المتحدة سنت قانونا خاصا بحرية الاعلام قد سبق ذلك سلسلة من القوانين فإن اي مواطن من افراد المجتمع له الحق في الوصول الي مصادر ان Loading... . . الإعلام الرسمي ، وكانت بداية لتغيير طبيعة توجهات التشريعات الاعلامية الحديثة علي المستويات الوطنية القيود التي ترد علي حرية الصحافة ذات طبيعة ادارية أو سياسية أو غير شرعية ، وتحديد حرية الصحافة شرعيا يهدف الي حماية الصالح العام او الحياة الخاصة للمواطنين لايوجد إجماع حوله ومهما يكن فان القيود الواردة علي الصحافة تحت مبررات الصالح العام تدور حول الامن الداخلي والخارجي للدولة . وقد اصبح سائد ان تطبيق المبدأ الذي يتضمن حقا من حقوق الانسان (الحق في السرية ، يعتني في القوانين الصحفية بالسلطات العمومية اكثر عندما يتعلق الامر بحق الصحافة في التعليق عن نشاطات واعمال الحكومات ، حيث يستند غالبا قمع هذه الانتقادات الي القوانين الجنائية، بدلا من مدونات الصحافة التي تصدر عادة في المجتمعات الليبرالية عن المنظمات المهنية . ولتقليص تأثير السلطات العمومية علي حرية الصحافة باسم الصالح العام أو حماية الحياة الخاصة أو بعض الفئات ، الي سن قوانين خاصة بحرية الإعلام كحق من حقوق المواطن للحد من المعوقات الشرعية التعسفية ، يتوخي هذا القسم من مقار بجوج التوجيهات الحديثة في التشريعات الاعلامية استعراض وترتيب الاليات المستعملة في وضع الاطر القانونية والتنظيمية لممارسة حرية الإعلام كعنصر جوهري في الانظمة الديمقراطية، التي تقوم علي اساس مفهوم سيادة الشعب الذي يحدد ارادته العامة رأي عام مستنير ، اذن ان حق الرأي العام في ان يتعلم هو الذي يمثل جوهر حرية وسائل الإعلام، ومنه جاءت المقولة الادبية الشهيرة السلطة الرابعة، وليس الصحفي المحترف أو الكاتب أو المنتج سويقيم علي هذه الحرية، والحرمان منها ينقص من سائر الحريات المرتبطة بها. ولما كان الاشكال الجوهري فالثقافة الليبرالية ، هو ان سن القوانين الملزمة يتنافي مع مبادئ حرية الإعلام ، كشكل من اشكال رقابة السلطات العمومية. حيث ان مفهوم قانون الإعلام أو قانون الإتصال بصفة اشمل ، ولا يهم الصحافة ووسائل الإعلام الجماهيرية الاخرى ، دون ان يقتصر عليها . ان هذا الطرح ،يستدعي التمييز بين مجموعة واسعة من القواعد القانونية والتنظيمية والضوابط والمعايير المهنية التي تدرج ضمنها